مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

- الاستثمار الأجنبي في الأردن وأثره على تقييم الأداء في السوق المالي
- هل إسرائيل جاهزة للتسوية السياسية؟
- السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط
- محنة البترول العراقي بعد أربع سنوات من الاحتلال
- أبعاد اتفاق مكة الفلسطيني - الفرص والمخاطر

ISSN: 1811-8208

السنة ١١ العدد ٣٩ ربيع ٢٠٠٧

مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

هيئة التحرير

أحمد البرصان عبد الفتاح الرشدان

السنة الحادية عشرة العدد (٣٩) ربيع ٢٠٠٧

السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط

أثارت مجموعة من التطورات مطلع العام ٢٠٠٧ العديد من التساؤلات حول السياسة الخارجية الروسية العامة، تجاه الشرق الأوسط خاصة، وحدود الدور الروسي دولياً وإقليمياً، ابتداءً من الخلافات المتعلقة بسياسة الطاقة الروسية تجاه أوربا، ودول الاتحاد السوفيتي السابق، والتناقض الواضح بين الموقفين الروسي والأمريكي من الملف النووي الإيراني، ومن التسوية في كوسوفا التي تدار حالياً بوصاية دولية، ورفض روسيا لأي تسوية لا تقبلها صربيا الحليف التقليدي لها.

كذلك استخدام موسكو للفيتو لأول مرة منذ عام ١٩٧٢، وذلك ضد مشروع قرار أعدته الولايات المتحدة لمجلس الأمن تطلب فيه من السلطة العسكرية في ميانمار (بورما سابقا) وقف انتهاكاتها للأقليات، مؤكدة أن أعمال ميانمار تعرض الأمن والسلم في المنطقة للخطر.

ومروراً بالأزمة التي فجرتها خطة الولايات المتحدة لنشر عشرة أنظمة مضادة للصواريخ الباليستية في بولندا وجمهورية التشيك، والانتقادات الروسية الشديدة لذلك، وتهديدها بتطوير أنظمة مضادة للتغلب على هذا التهديد، ومن ثم الانتقادات الحادة التي وجهها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الولايات المتحدة يوم ١٠ فبراير في مؤتمر ميونيخ لاستخدامها المفرط للقوة الذي يكاد يكون غير خاضع للسيطرة في العلاقات الدولية..، وتجاوزها حدودها الوطنية في كل اتجاه، كما وحذر بوتين من أن قيادة الولايات المتحدة "لعالم أحادي القطب" غير مقبول، وأدى إلى المزيد من الحروب والصراعات في العالم، ورأى أن "توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة"، خاصة على ضوء انضمام ثلاث جمهوريات من الاتحاد السوفييتي السابق، ليتوانيا واستونيا ولاتفيا إلى الناتو في مارس ٢٠٠٤، مما وضع التحالف العسكري أمام بوابة روسيا. وقال بوتين إن "بلاده تمتلك الحق في السؤال عما يهدف إليه الناتو حين يوسع قواعده

---

* د. نورهان الشيخ، أستاذ العلوم السياسية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وبنيته التحتية باتجاه موسكو، وفي حين أن التهديد الحقيقي العالمي يشكله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل".

ومما لاشك فيه أن تصريحات الرئيس بوتين كانت بمثابة تقييم للسياسة الأمريكية، وتعبيراً عن رفض روسيا لها لما تمثله من تهديد مباشر للمصالح الروسية، وتعبيراً عن الفجوة القائمة بينها وبين الموقف الروسي المتوازن في العديد من القضايا التي ترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها، وترى في استبعاد روسيا وغيرها من القوى الدولية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها بالكامل.

هذه التصريحات التي جعلها كثير من المحللين بداية الحرب الباردة الجديدة، خاصة عندما وصفها وزير الدفاع الأمريكي أثناء إلقائه كلمته أمام المؤتمر نفسه، بأنها "كلام فظ من قاموس قديم"، مؤكدًا أن تلك الانتقادات ترجع إلى فترة الحرب الباردة التي كفي العالم منها حرب واحدة وحسب".

وأعقب ذلك مباشرة زيارة بوتين إلى عدد من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية التقليديين في المنطقة، كالمملكة العربية السعودية، وقطر، والأردن، الأمر الذي دفع البعض إلى الاعتقاد بأن حقبة جديدة من السياسة الخارجية الروسية على الصعيدين الدولي والإقليمي قد بدأت، وأن روسيا تعتزم لعب دور دولي وإقليمي مناوئ، أو على أقل تقدير موازن للدور الأمريكي في المنطقة.

ولعل التحليلات العربية في هذا الخصوص يمكن تفسيرها على ضوء الحنين إلى الماضي، والرغبة في بروز قوة كبرى تعيد التوازن والإنصاف إلى العلاقات الدولية، وتضع حداً للغطرسة الأمريكية وإنفرادها بشؤون المنطقة.

وعلى الرغم من حدة الانتقادات الروسية للموقف الأمريكي، والنشاط الدبلوماسي الواضح لروسيا مؤخراً، وتناقض مواقفها مع السياسة الأمريكية في العديد من القضايا على النحو السابق بيانه، إلا إنه من الصعوبة بمكان تفسير ذلك على أنه عودة إلى زمن الحرب الباردة، أو تغيراً جذرياً في السياسة الروسية نحو المواجهة، أو التحدي الكامل والصارخ للإرادة الأمريكية، سواء فيما يتعلق بالقضايا الشرق أوسطية، أو غيرها من القضايا، ويؤكد ذلك مجموعة من الاعتبارات، أهمها ما يلي:

أولاً: المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية الروسية ورؤية القيادة الروسية للعلاقة مع الولايات المتحدة

إنّ تصريحات الرئيس بوتين السابقة تؤكد أن روسيا تنظر الآن إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية، فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وفي أفغانستان، وفي العراق، وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد حلف الناتو، ونشر منظومة صواريخ في عدد من دول أوروبا الشرقية، لذا نجد أن تصريحات بوتين انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية، وفاعلية الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة، وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، وإنما بالسير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين ندين، وشريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدّد الأقطاب ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي.

ساعد على ذلك التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد الروسي منذ عام ٢٠٠٠، ونهوض روسيا من كبوتها التي استمرت ما يزيد عن عشر سنوات، انهارت خلالها مؤسسات الدولة، واستشرى فيها الفساد، ونجم عن ذلك عدم استقرار إقتصادي وسياسي، وتراجع الدور الروسي دولياً وإقليمياً إلى حد أفقدها النفوذ حتى في منطقة "الكومنولث" الدول المستقلة، التي هي مجالها الحيوي، وأكثر المناطق أهمية لأمنها القومي، فعلى مدى الست سنوات الماضية، شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادي، وصل إلى حد الطفرة، حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ حوالي (٧٪) سنوياً منذ عام ٢٠٠٣، وفائضاً في الميزان التجاري (١٤٠,٦٥٥) مليار دولار عام ٢٠٠٦، كما بلغ احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة (٣٠٩,٥) مليار دولار في فبراير ٢٠٠٧ لتقترب بذلك من ثاني أكبر احتياطي عالمي.

من ناحية أخرى، وعلى مدى ما يزيد عن عقد ونصف - منذ انهيار الاتحاد السوفييتي - وانتفاء التناقض الأيديولوجي بين روسيا والولايات المتحدة، اتخذت روسيا خطوات جادة نحو

إعادة طرح نفسها كقوة أوربية ذات عمق آسيوي، كما كان عليه الحال في العهد القيصري، وأصبح من الراسخ لدى القيادة الروسية إنه لم يعد هناك شرق أو غرب، وإنما مجموعة من القوى الكبرى، تتقدمهم الولايات المتحدة، لذا كان إعادة روسيا إلى مصاف القوى الكبرى أحد أهم أولويات الرئيس بوتين عقب توليه السلطة، والتي تحققت جزئياً، بانضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى، لتتحول إلى مجموعة الثمانية في يونيو ٢٠٠٢.

وترتبط روسيا بعلاقات تعاونية، ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة، والدول الأوربية من الصعب التضحية بها، حتى في أكثر القضايا مساساً للمصالح الروسية كما حدث في التدخل الأمريكي في عددٍ من دول الاتحاد السوفييتي السابق، لاسيما آسيا الوسطى والقوقاز، بل ومحاولات التدخل الأمريكي في القضية الشيشانية ذاتها، رغم ما تمثله من أهمية لروسيا.

فالقيادة الروسية تنطلق من وجود شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة، وتمثل توجه عام حاكم في السياسة الخارجية الروسية، وهو ما أكده الرئيس بوتين في أكثر من مناسبة، إلا أن هذا لا ينفي وجود تناقضات، أو اختلافات بين روسيا والولايات المتحدة بشأن عدد من القضايا، انطلاقا من محاولة روسيا الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، أو حفاظاً على ما تعدّه مَسًّا بأمنها القومي، إلا أنها تظل خلافات بين شركاء، وليس خصوما يناصبوا لبعضهم البعض العداء، بل إن وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس نفسه قد صرح في اليوم التالي لتصريحات بوتين – التي سبق الإشارة إليها – : إن بلاده ما زالت تسعى إلى إقامة علاقات الشراكة مع روسيا، وأنه سيقوم بزيارة إلى روسيا في الأيام القليلة المقبلة.

في هذا السياق يظل هناك حداً لما يمكن أن يصل إليه الخلاف بين الجانبين، حيث تحرص البلدان، وخاصة روسيا على عدم تجاوز الأمر حد المواجهة الدبلوماسية، والسلوك اللفظي الرافض للسياسة الأمريكية، دون أن يصل الأمر حد المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين، ومن ثم فإن أي رهان على موقف روسي رادع تماماً للسلوك الأمريكي، هو تصور خاطئ طالما ظلت السياسة الأمريكية قائمة على استخدام القوة العسكرية المباشرة، فالدبلوماسية والسلوك اللفظي لا يردعان القوة العسكرية، ولا يمكن وقف قوة عسكرية إلا بقوة رادعة موازية، ويتضح

ذلك من خلال تتبع السياسة الروسية، ومواقفها من القضايا العربية لاسيما العراق، التي تمثل مثالاً واضحاً وغير قابل للجدل على الطرح السابق.

كما إن زيارة بوتين الأخيرة للمنطقة، ليست تعبيراً عن رغبة روسية لاختراق الهيمنة الأمريكية سياسياً، حيث إنها لم تكن الأولى لحلفاء الولايات المتحدة بالمنطقة، فقد سبقتها زيارة أخرى في إبريل ٢٠٠٥ لمصر وتل أبيب وفلسطين.

ومن ناحية أخرى، فإن المصالح الاقتصادية لروسيا، والشراكة على الصعيدين الاقتصادي والتقني مع الدول محل الزيارة كانت هي الدافع الرئيسي لها، على النحو الذي سيلي بيانه تفصيلاً.

ثانياً: استمرار الموقف الروسي المتوازن والداعم للقضية الفلسطينية

يتميز الموقف الروسي من القضية الفلسطينية عن نظيره الأمريكي والأوروبي بالتوازن، والاحتفاظ بعلاقات جيدة وقنوات اتصالية مفتوحة مع كافة القوى الفلسطينية، ومن بينها حركة "حماس" والتي تضعها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، بينما جارت واشنطن تل أبيب في مقاطعتها لحركة "حماس" إثر الفوز الديمقراطي الذي حققه مرشحوا الحركة في انتخابات يناير ٢٠٠٦، في حين كانت موسكو قد دعت إلى التفاوض مع "حماس"، بل دعت قادتها إلى زيارة روسيا خصيصاً لهذا الغرض، وطالبت المجتمع الدولي بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، ورأى بوتين أنه "لا يجوز تجاهل من وصل إلى السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية".

وفي الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة وإسرائيل نتائج لقاء مكة بين زعماء حركتي "فتح" و"حماس" في الثامن من فبراير ٢٠٠٧، أشادت روسيا به، وعدّته يفتح الطريق لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، وكانت روسيا قد دعمت فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، منذ أن طُرحت هذه الفكرة في شهر مايو ٢٠٠٦.

وعلى الرغم من إعلان إسرائيل إنها لن تتعاون مع الحكومة الفلسطينية الجديدة المشكلة في منتصف مارس ٢٠٠٧، ومطالبتها المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بها، فقد أعلنت الخارجية

الروسية عن تأييدها لتشكيل الحكومة الفلسطينية، كما وعبرت عن أملها في أن تنجح في وضع حد للفوضى التي تجتاح الأراضي الفلسطينية.

كذلك تدعم روسيا رفع الحصار الدولي الذي فرضته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الحكومة الفلسطينية التي شكلتها "حماس"، وتشترط الاعتراف بإسرائيل والاتفاقات الموقعة لرفعه، وقد أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ذلك خلال زيارة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" الثانية إلى موسكو أواخر فبراير ٢٠٠٧، حيث أشار إلى أن "حماس حققت تقدماً كافياً يتيح تخفيف العقوبات"، كما وتسعى روسيا إلى الإفراج عن رؤوس الأموال الفلسطينية المجمدة في البنوك الأمريكية.

هذا الدعم الروسي للقضية الفلسطينية، والدعوة إلى وحدة الصف الفلسطيني، يتزامن مع بعد آخر لموقفها المتوازن من الأطراف المعنية، وهو ذلك المتعلق بعلاقتها بإسرائيل، فتطور السياسة الروسية ومواقفها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي على مدى الخمسة عقود الماضية، يوضح أن تغيراً ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينات في اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً، وعلى النحو الذي أصبح واضحاً أن المعادلة الصفرية (إما/ أو) لم تعد مطروحة في علاقة روسيا مع أطراف الصراع، فهي ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل، ولكنها في ذات الوقت تؤيد الحق الفلسطيني، لأنها لا تجد تناقض، أو تعارض بين الأمرين، لاسيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها.

فمنذ استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل في أكتوبر ١٩٩١، تطورت العلاقات الروسية الإسرائيلية على نحو ملحوظ، وكانت إسرائيل هدفاً أساسياً في زيارة بوتين الأولى إلى المنطقة في أبريل ٢٠٠٥، حيث شملت تل أبيب في زيارة هي الأولى من نوعها منذ إعلان دولة إسرائيل، وباستثناء الخلاف بينهما حول مبيعات السلاح الروسي لكل من سوريا وإيران، والتعاون الروسي الإيراني في المجال التقني إلى إقامة مفاعل بوشهر، وتحفظات إسرائيل على سياسة بوتين الرامية إلى تحجيم النفوذ اليهودي داخل روسيا سياسيا واقتصادياً وإعلامياً، ترتبط روسيا بعلاقات طيبة، وتعاون تكنولوجي، وعلاقات تجارية متنامية مع إسرائيل، هذا إلى جانب اليهود الروس في إسرائيل، والذين يقدر عددهم بنحو ١,٢ مليون

نسمة أي (١٦٪) من إجمالي عدد السكان، ويُعدّون رابطاً بشرياً قوياً احتل حيزاً كبيراً من المباحثات خلال زيارة بوتين لتل أبيب، حيث اتفق البلدان حول تسهيل إجراءات السفر بينهم لخدمة الإسرائيليين من أصل روسي، هذا إلى جانب بحث إنشاء مركز ثقافي روسي في إسرائيل لدعم الحوار والتقارب الثقافي بين البلدين.

تزامن هذا مع تأييد القيادة الروسية الواضح للقضية الفلسطينية، وهو ما تؤكده تصريحات المسؤولين وطريقة روسيا في استخدام صوتها داخل الأمم المتحدة، وتحركاتها في إطار اللجنة الرباعية للتسوية السلمية في الشرق الأوسط، حيث أيدت روسيا عددا من القرارات الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، منها قرار الجمعية العامة (١٠/ ١٣) في أكتوبر ٢٠٠٣، الذي يدين تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة، وبناءها لجدار الفصل العنصري، الذي عدّته روسيا عملاً غير شرعي، كما أعربت في أكثر من مناسبة عن رفضها لإقامة المستوطنات، و تؤكد دوماً أن القدس جزء من الأراضي المحتلة، وتؤكد على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم، وعلى ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق، التي تستهدف إقامة دولة فلسطينية، بل إنها نجحت في استصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ بناء على اقتراح روسي، الذي يقر خارطة الطريق، ويجعل منها قراراً ملزماً بدلاً من كونها مجرد مبادرة من اللجنة الرباعية.

وكانت مراسم استقبال الرئيس بوتين في رام الله اعترافاً ضمنياً من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل "بالسعي لمساندة الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط عليه"، مثلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها، ومن ناحية أخرى، أحدثت الزيارة تغيراً نوعياً في السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية، تمثل في اتجاه الدعم الدبلوماسي على النحو المشار إليه سابقاً، إلى جانب الدعم المادي والفني الذي وعد به الرئيس بوتين، والذي يتضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحتين، و(٥٠) مدرعة انطلاقا من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع "مكافحة الإرهاب بحجارة في يده"، على حد تعبير الرئيس بوتين، وكذلك تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها في موسكو.

في ظل هذا التوازن الذي تحرص روسيا على الحفاظ عليه في علاقاتها بأطراف الصراع، إلى جانب الهيمنة الأمريكية على شؤون الشرق الأوسط، وخاصة عملية التسوية السلمية، التي تحرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الوحيد فيها، وذلك منذ مبادرة كارتر في

أكتوبر ١٩٧٧، وافتقار روسيا إلى إمكانيات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلي خاصة، يظل هناك حدوداً للدور الذي يمكن لروسيا القيام به كراعٍ ثانٍ لعملية السلام، وعضو اللجنة الرباعية للتسوية السلمية بالمنطقة، وهذا لا يقلل من أهمية الدعم الدبلوماسي والفني الروسي للسلطة والحكومة الفلسطينية، لاسيما في مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وسلبية الموقف الأوروبي، وتبعيته لهذه الضغوط كتوجه عام.

ثالثاً: أولوية المصالح الاقتصادية في العراق

كانت روسيا حليفاً أساسياً للعراق قبل الاحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣، حيث سعت جاهدة لتخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ أغسطس ١٩٩٠، تمهيداً لرفعها، كما وأدانت روسيا الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق في يناير ويونيو ١٩٩٣، وديسمبر ١٩٩٨، وفبراير ٢٠٠١،

عارضت روسيا الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب، ونقلها إلى ما تسميه بالدول المارقة، وأن يكون العراق هدفاً لهذه الحملة بعد أفغانستان، ورفض بوتين مفهوم "محور الشر" الذي طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش في وصفه للعراق وإيران وكوريا الشمالية، وذكر أن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن في قرارها بشن حملة عسكرية ضد أفغانستان، إذ أن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فوري، ولكن يجب ألا يكون هناك أي استثناء مشابه فيما يتعلق بشن هجمات على العراق، أو إيران، أو كوريا الشمالية.

وأعربت القيادة الروسية عن قناعتها بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق في دعم منظمات إرهابية عالمية، بما في ذلك تنظيم القاعدة، كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه أسلحة دمار شامل، أو أنه يقوم بإنتاجها.

ورغم نجاح روسيا بالتعاون مع فرنسا والصين في الحيلولة دون صدور قرار من مجلس الأمن يخول الولايات المتحدة حق استخدام القوة ضد العراق، إلا إنها لم تستطع الحيلولة دون الاحتلال الأمريكي للعراق، وقد ظل الموقف الروسي رافضا الاحتلال الأمريكي للعراق واضحاً منذ بدء الاحتلال في ٢٠ مارس ٢٠٠٣، وكان التأكيد الروسي الدائم على ضرورة الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية، حيث عدّ بوتين أن التدخل العسكري الأمريكي

أساء إلى العراق أكثر مما فعل الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، كما أكد دوماً على ضرورة حل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية، ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي في اختيار حكومته وإدارة شؤون بلاده، والرفض التام لمشاركة أي قوات روسية لحفظ السلام في العراق، على الرغم من أن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري طلب ذلك صراحة خلال زيارة له إلى موسكو في يوليو ٢٠٠٤.

هذا الموقف الروسي يمكن تفسيره على ضوء المصالح الاقتصادية لروسيا في العراق، وأهمها استرداد الديون المستحقة لروسيا، والتي تقدر بنحو (٧) مليار دولار، ومجموعة العقود المبرمة بين روسيا والعراق خلال فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي، والتي تقدر قيمتها بنحو (٢٠) بليون دولار، وأبرزها اتفاق استثمار حقول النفط في غرب القرنة جنوب العراق، وتقدر قيمته بـ (٣,٨) بليون دولار، وتم توقيعه في مارس ١٩٩٧، وكان من المفترض أن يجرى التطوير على أساس المشاركة في الإنتاج، والذي يقدر بـ (٦٠٠) ألف برميل يومياً، على أن يكون نصيب الجانب الروسي (٧٥٪)، والعراقي (٢٥٪)، هذا إلى جانب العقود الخاصة باستثمار حقول شمال الرملية، واستكمال خطوط الأنابيب بين بغداد والناصرية.

لذا فقد وافقت روسيا في مايو ٢٠٠٣ على المقترح الأمريكي برفع العقوبات المفروضة على العراق، باستثناء تلك العسكرية (قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣)، مقابل احترام الديون المستحقة لروسيا، وعقودها المبرمة سابقاً في العراق. وجرى مراجعة العقود التي أبرمتها روسيا مع العراق في المجال النفطي على ضوء القانون الخاص، بصناعة النفط العراقية، الذي أقرته الحكومة العراقية مؤخرا، والذي يدعو إلى مراجعة العقود التي أبرمت أبان عهد صدام حسين، وتبذل شركة 'لوك أويل' جهودها للاحتفاظ بالعقد الخاص بحقل غرب القرنة، من خلال مساعدة شريك أمريكي - شركة 'كونوكو فيليبس'.

من ناحية أخرى شاركت روسيا في المؤتمر الدولي الذي دعت إليه الحكومة العراقية، وعقدت جلساته الأولى في بغداد في ١٠ مارس ٢٠٠٧ بمشاركة ممثلي الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، والبلدان المجاورة للعراق، فضلا عن المنظمات الإقليمية المعنية، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وناقش قضايا الأمن الحدودي، واللاجئين، والمشردين في الداخل، وإمدادات النفط.

وقد أكدت روسيا أن الهدف من المؤتمر يجب أن يكون صياغة مواقف جماعية، وليس دعم المبادرة الأمريكية الأخيرة بشأن العراق، والتي تعتمد من وجهة النظر الروسية على ضرورة أن تقوم الحكومة العراقية بإسكات جميع معارضيها، وأن الإدارة الأمريكية التي ترفض رغم خسائرها الجسيمة الاعتراف بهزيمة مشروعها السياسي في العراق، وفشلها العسكري في القضاء على ما تصفه بالتمرد، فهي أكثر حاجة إلى آلية دولية للخروج من المستنقع، مع الاحتفاظ بماء الوجه.

إن المؤتمر الدولي سيكون المخرج المناسب لانسحاب يضمن على المدى البعيد المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة على أساس العلاقات المتكافئة والمنافع المتبادلة.

خلاصة القول أن روسيا تعي جيداً أن تحقيق مصالحها الاقتصادية في العراق مرهوناً بتحقيق الاستقرار السياسي فيها من ناحية، والتعاون في حدود ما مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى، حيث أصبح من المستحيل على أي قوة دولية الدخول إلى العراق إلا من البوابة الأمريكية، ويفسر هذا حرص روسيا على المشاركة في المؤتمر الدولي في العراق، سواء على مستوى الممثلين أو على مستوى وزراء الخارجية في إبريل ٢٠٠٧.

رابعاً: دلالات زيارة بوتين للمنطقة

خلافاً للعديد من التحليلات، لا يمكن عدّ زيارة الرئيس بوتين إلى المنطقة في فبراير ٢٠٠٧ توجهاً جديداً في السياسة الخارجية الروسية، أو محاولة لاختراق النفوذ الأمريكي المهيمن على شؤونها، فقد جاءت الزيارة امتداداً طبيعياً للسياسة الروسية تجاه المنطقة، ولخطوات عديدة سابقة اتخذتها روسيا، ويؤكد ذلك مجموعة من الاعتبارات، وهي:

أولا: إن السعي إلى تطوير العلاقات مع دول الخليج العربي، كان توجهاً ثابتاً في السياسة الروسية منذ عهد الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل جورباتشوف، والذي كان من أول الداعمين لهذا التوجه، وقد قامت موسكو بتكثيف اتصالاتها عالية المستوى بدول الخليج عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، بهدف جذب رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في روسيا، وفتح الأسواق الخليجية للأسلحة والمعدات العسكرية الروسية، ولكن رغم الجهود الروسية المبذولة لتطوير العلاقات مع دول الخليج، إلا أن هذه

العلاقات ظلت طوال حقبة التسعينات أقل بكثير من المستوى الذي تريده، وتسعى إليه روسيا على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، نتيجة إحجام المستثمرين ورجال الأعمال الخليجيين عن الاستثمار في روسيا، بسبب التخوف من المجازفة، وعدم الثقة في السوق الروسية، وضعف خبرة التعامل معها.

وعلى العكس من ذلك، كان اتجاه دول الخليج نحو الولايات المتحدة والدول الغربية كمصدر للأسلحة، والسلع، والخدمات، واستيعاب هذه الدول لمعظم الاستثمارات، ورؤوس الأموال الخليجية، الأمر الذي يقلل فرصة روسيا في هذا المجال، خاصة مع تقدم التكنولوجيا الغربية، وجودة منتجاتها مقارنة بالتكنولوجيا والمنتجات الروسية.

ثانياً: إن الزيارة جاءت رداً على الزيارات المتكررة التي قام بها العاهل السعودي منذ أن كان ولياً للعهد، وكذلك تلك التي قام بها الملك عبد الله بن الحسين، وأمير قطر إلى موسكو، فالاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي الملحوظ الذي شهدته روسيا منذ وصول بوتين إلى السلطة، واستعادة روسيا النسبي لمكانتها كأحد القوى الكبرى الفاعلة على الصعيد الدولي، شجع العديد من القادة العرب على زيارة روسيا، وبحث أوجه التعاون المشترك، وإمكانية الاستفادة من الخبرات، والتكنولوجيا الروسية في المجالات المختلفة.

وكان من الطبيعي أن تقوم القيادة الروسية - بعد أن بلورت صيغة جديدة لعلاقاتها بدول المنطقة - بزياراتها، تأكيداً منها على اهتمامها بتطوير التعاون مع تلك الدول، من هنا جاءت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأولى إلى منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من ٢٦-٢٩ أبريل ٢٠٠٥، والتي اعتبرت علامة فارقة في السياسة الروسية تجاه المنطقة، خاصة بالنظر لكونها الزيارة الأولى من نوعها في التاريخ إلى فلسطين وإسرائيل، والأولى منذ أكثر من أربعين عاماً إلى مصر، حيث زار الرئيس بوتين مقر جامعة الدول العربية، مؤكداً أن روسيا والعالم العربي جارتان، وتعتزم روسيا كجار طيب بناء علاقاتها مع العالم العربي في جميع الاتجاهات، وطلب اعتماد السفير الروسي في القاهرة ممثلاً لروسيا لدى جامعة الدول العربية، والتي افتتحت مكتباً لها في موسكو في أوائل التسعينات، ثم جاءت زيارته الأخيرة في فبراير ٢٠٠٧، التي شملت كلا من السعودية، وقطر، والأردن.

ثالثاً: إن روسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية، أو ممارسة دور أمني، أو عسكري، وإنما إلى شراكة إستراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني ذات عائد اقتصادي مباشر على روسيا، ودور تنموي حقيقي لدول المنطقة.

لقد وضع بوتين الاستقرار الاقتصادي والسياسي الداخلي على قمة أولوياته، وذلك انطلاقاً من أن الأزمة الاقتصادية، والصراع على السلطة كانا موطنا الداء، والعامل الأساسي في تفكك الاتحاد السوفيتي، ثم في انهيار القدرات الروسية في المرحلة التالية، إلا أن هذا لم يدفع بوتين إلى الانكفاء، والتقوقع على الذات، بل عمل على توظيف السياسة الخارجية لخدمة الإصلاح الداخلي، وفي هذا الإطار تهيمن الاعتبارات الاقتصادية على أولويات السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، كما وأشار الرئيس الروسي بوتين إلى ذلك صراحة، حيث أكد أن الوضع في المنطقة يؤثر على الاقتصاد العالمي، وعلى قطاع الطاقة ذو الأهمية البالغة بالنسبة لروسيا، مما يحتم تفعيل سياسة موسكو في المنطقة، لأسباب تبدو اقتصادية بحتة على نحو ملحوظ.

هذه الشراكة الاقتصادية لا تقتصر على حلفاء روسيا التقليديين في المنطقة، وإنما تهدف إلى ضم كل الدول العربية بلا استثناء، وذلك في إطار عدة محاور للتعاون، أهمها التعاون في مجال الطاقة، حيث أن روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة، فهي تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، وثاني أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، وتمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتر وكيماوية.

وتعدّ الشركات الروسية خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم" من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة، ومن ثم فإن التنسيق مع الدول العربية المنتجة للنفط والغاز الطبيعي أمر ملح وضروري للطرفين الروسي والعربي، ليس بشأن حجم الإنتاج وأسعار النفط وحسب، وإنما لاستغلال التكنولوجيا الروسية في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج.

وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، والتي تُعدّ نواة لتطوير التعاون في هذا المجال، فعلى سبيل المثال، أنشأت شركة لوك أويل وشركة النفط

الوطنية السعودية عام ٢٠٠٤ مؤسسة "لوكسار" المشتركة لاستكشاف واستثمار حقول الغاز في صحراء الربع الخالي لمدة ٤٠ سنة، وفي مصر يمثل إنتاج شركة "لوك أويل" الروسية (١٠٪) من الإنتاج المصري من البترول، كذلك تقوم الشركات الروسية بالتنقيب عن النفط، وإنشاء عدد من خطوط الأنابيب لنقل الغاز في عدد من الدول العربية، منها الجزائر والسودان، ومد خط الغاز العربي في جزئه المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص، وإنشاء مصنع لتكرير البترول وآخر لتحويل الغاز في سوريا، هذا إلى جانب التعاون مع سلطنة عمان في إطار مشروع "كونسوريتوم" لمد خط أنابيب في منطقة بحر قزوين، من أجل نقل النفط من كازاخستان.

يلي ذلك التعاون في المجال التقني، فالخبرة التاريخية لسياسة روسيا في المنطقة، وسلوكها الحالي، يوضحان دورا تنمويا حقيقيا تمارسه روسيا من خلال تعاونها التقني، ومساعدتها الفنية لدول المنطقة في العديد من المجالات، ومن أبرزها: التعاون في مجال الطاقة النووية، وذلك من خلال تطوير مراكز البحوث النووية في مصر، وتدريب الكوادر العلمية في هذا المجال، وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة في ليبيا ومصر، وتحديث البنية الصناعية التي بُنيت في فترة الاتحاد السوفيتي، وأهمها تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر، وتحديث مولدات كهرباء السد العالي في مصر لزيادة عمرها الافتراضي ٤٠ عاماً أخرى، وتحديث ترسانة الإسكندرية، والفرن العالي لشركة حلوان للحديد والصلب في مصر، هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة بين مصر وروسيا، أهمها: مصنع للطائرات من طراز "توبوليف ٢٠٤"، يقام في مدينة أوليانوف بروسيا، والإنتاج المشترك للدواء، ونقل التكنولوجيا الحيوية الروسية المتقدمة إلى مصر، وإنشاء مصنع مصري للمستحضرات البيوتكنولوجي باستخدام التقنية الروسية، وبحث إنشاء منطقة حرة للصناعات الهندسية في الجمهورية المصرية، ومدينة صناعية روسية متخصصة للصناعات المتجة للسيارات في مصر أيضاً.

يضاف إلى ذلك، التعاون القائم بين روسيا وكل من الجزائر والسعودية والمغرب ومصر منذ عام ٢٠٠٠، في إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية، وقد أعلنت وكالة الفضاء الفيدرالية الروسية أنه تقرر إطلاق الصاروخ "دنيبر" مع القمر الصناعي المصري "Egypt Sat"، وستة أقمار صناعية سعودية تضم "Saudi Sat-3"،

وخمسة أجهزة فضائية من سلسلة "سعودي كوم سات"، وذلك من مطار بايكونور الفضائي في ٢٧ مارس ٢٠٠٧.

وهناك تحليلات تؤكد استعداد روسيا لدعم دول الخليج تقنياً في برامجها النووية السلمية التي تم إعلانها مؤخراً.

كذلك يُعدّ جذب الاستثمارات العربية خاصة من دول الخليج، ومضاعفة الصادرات الروسية إلى المنطقة هدفاً أساسياً للدبلوماسية الروسية، حيث تمثل المنطقة العربية سوقاً هاماً للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية، والسلع المعمرة مثل الآلات، والمعدات، والأجهزة، والشاحنات، والحبوب...، ذات قوة استيعابية كبيرة، إلا أن حجم التبادل التجاري الروسي العربي لا زال محدوداً، حيث لم يتجاوز (٥,٥) بليون دولار عام ٢٠٠٦.

كذلك تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة إلى المنطقة، ليس انطلاقا من اعتبارات سياسية، أو أيديولوجية، ولكن نظراً لما تمثله عوائدها من مورد هام للدخل القومي، وذلك من خلال تنشيط صادراتها إلى عدد من حلفائها التقليديين في المنطقة، ودعم التعاون العسكري معهم، لاسيما سوريا والجزائر، ومحاولة فتح أسواق جديدة في الأردن، ودول الخليج العربي، والتي تُعدّ سوقاً تقليدياً للولايات المتحدة والدول الغربية.

وقد أشارت بعض المصادر إلى مباحثات تمت مع المملكة العربية السعودية بشأن صفقات أسلحة تتضمن تزويد الرياض (١٥٠) دبابة من طراز "تي. سي – ٩٠" وطائرات مروحية لنقل الجنود من طراز "إم – ١٧٠".

ولكن رغم إيجابية خبرة التعاون بين روسيا والدول العربية في المجال العسكري، لاسيما مصر وسوريا والجزائر واليمن، حيث كانت روسيا المصدر الرئيسي لتسليح هذه الجيوش العربية، وتطويرها، وتحديث منظومتها الدفاعية، وتدريب كبار العسكريين، والذي تميز بالكفاءة والجدية، ورغم النهضة التي تشهدها المؤسسة العسكرية الروسية حالياً، ورغبة روسيا في مزيد من التنشيط لتجارة السلاح الروسي، وما يتيحه ذلك من فرص كبيرة في هذا المجال، يظل التعاون العسكري بين روسيا والدول العربية عامة محدودا بما فيها حلفاؤها التقليديون في المنطقة، وفي مقدمتهم مصر، بل ويكاد ينعدم في بعض الحالات، نظراً لاتجاه الدول العربية نحو الولايات المتحدة، والدول الغربية كمصدر للأسلحة.

خاتمة

يجد المتابع للسياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، أن التحركات الروسية الأخيرة، ما هي إلا خطوات تنفيذية لتوجهات حكمت السياسة الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينات من القرن الماضي، إلا أن التدهور الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي الذي عانت منه روسيا خلال تلك الفترة، حال دون ترجمة هذه التوجهات إلى سياسات فعلية، ومواقف عملية، كما أدى إلى إحجام دول المنطقة عن التفكير في روسيا كشريك سياسي واقتصادي ومصدر للتقنية الحديثة.

ولكن ما أن بدأت روسيا تستعيد عافيتها ونجح بوتين في إعادة ترتيب البيت الروسي من الداخل خلال فترة رئاسته الأولى، حتى بدء في بلورة التوجهات العامة لسياسته الخارجية، لاسيما تجاه منطقة الشرق الأوسط، واتخاذ خطوات جادة لإدخال هذه التوجهات حيز التنفيذ.

من ناحية أخرى شجع الاستقرار السياسي، والانتعاش الاقتصادي المتنامي في روسيا، العديد من دول المنطقة على الاستجابة للمبادرات الروسية، لاسيما على صعيد الشراكة الاقتصادية، والتعاون التقني الذي تعدّه روسيا العمود الفقري لسياستها في المنطقة.

فروسيا لا تبحث عن هيمنة سياسية، وليس ضمن أولوياتها أي مواجهات حادة مع الولايات المتحدة، خاصة في منطقة أصبحت تحت النفوذ الأمريكي المباشر سياسياً وعسكرياً، لذا فإنه على الرغم من عدم وجود أية حدود أو قيود على ما يمكن أن تقدمه روسيا لدول المنطقة على الصعيد التقني بل وأيضاً فيما يتعلق بمبيعات السلاح، التي ترى إنها شأنا اقتصادياً بحتاً، فإن هناك حدوداً لدورها السياسي في قضايا المنطقة، لاسيما فلسطين والعراق، حيث تحرص روسيا على الدعم الكامل لهما، ولكن في الإطار الدبلوماسي فحسب، تجنباً لأية مواجهات مباشرة مع الولايات المتحدة قد تضر بمصالحها الإستراتيجية معها.

وعلى دول المنطقة تفهم حدود الدور السياسي لروسيا في القضايا العربية، والعمل على الاستفادة من الإمكانيات التقنية الروسية في تحقيق طفرة تنموية حقيقية في دولنا، تكون البداية استقلال قرارنا السياسي، والحد من تدخلات القوى الكبرى بما لا يخدم مصالحنا الوطنية والقومية.

هوامش

١. Vladimir Putin, One Must Always Strive to Attain Big Victories, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp. 1- 7.

٢. Sergey Lavrov, 60 Years of Fulton: Lessons of the Cold War and Our Time, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp. 8-12.

٣. Yevgeni Primakov, Russia's Foreign Policy in 2005 Was Successful in Every Area, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp. 13-22.

٤. Anatolii Torkunov, Groundwork for the Future, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp. 23 27.

٥. مسح شامل لموقع موقع وكالة أنباء نوفوستي الروسية، www.rian.ru.

٦. مسح شامل لموقع موقع وكالة إيتر تاس الروسية، www.itar-tass.com.

٧. Andrei Melville and Tatiana Shakleina (eds), Russian foreign policy in transition: concepts and realities, (New York : CEU Press), 2005.

٨. Richard K. Herman, Russian Policy in the Middle East; Strategic Change and Tactical Contradictions, The Middle East Journal, vol, 48, no.3. Summer 1994.